مجلة (لغة – كلام) تصدر عن مخبر اللغة والتواصل- المركز الجامعي بغليزان / الجزائر
ISSN : 2437-0746 / EISSN: 2600-6308
http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/176
المجلد 06/ العدد: 03 (2020) - ص 61- 73

ASJP Algerian Scientific Journal Platform
ASJP منصة المجلات العلمية الجزائرية

# أثر التّوجه اللّغوي في تأويل المتشابه اللّفظي في القرآن الكريم، دراسة تطبيقية في كتاب (مِلاكُ التّأويل) لـــ" ابن الزّبير الغرناطي"

# The Impact of Linguistic Interpretation of Homonyms in the Holy Quran: The Case of Ibn Zoubair Al Gharnati's The Beholders of Interpretation (780)

زهرة بن يمينة
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم / الجزائر
zohra_benyamina@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/07 تاريخ القبول: 2020/01/23 تاريخ النشر: 2020/06/01

ملخص البحث

هدف هذه الدّراسة هو البحث في تأويل المتشابه اللّفظي في القرآن الكريم بمختلف أنواعه، وأثر التّوجّه اللغويّ فيه، وقد حظي هذا الباب من علوم القرآن باهتمام غالبية المفسّرين على مرّ القرون الأولى، ومثّل "ابن الزبير الغرناطي" أحد هؤلاء في كتابه (مِلاك التّأويل) الّذي يعدّ ثمرة جليلة تجلّى من خلالها نظم القرآن الكريم، وإعجاز بيانه، وبديع أسراره.

الكلمات المفاتيح:

المتشابه اللّفظي، التّوجّه اللغويّ، تأويل، نظم القرآن الكريم، الإعجاز.

**ABSTRACT:**

The present research addresses the different interpretations of homonyms in the Holy Quran, taking all forms of such occurrence and the impact of interpretation has upon the meanings they provide. This study caught the interest of many interpreters in the field along the first century and amongst the most prominent one there is: Ibn Zoubair Al Gharnati in his *MIlak Taaweel*, a title which goes for *The Beholders of Interpretation* which is considered a major work that is relied upon for the formation of the interpretation of the Quranic Verses.

Keywords: Ibn Zoubair Al Gharnati, homonyms in the Holy Quran, interpretation, linguistic inimitability/ incapacitation

## مقدمة:

تعدّ الآيات المتشابهات بابا مهمّا من أبواب علم التّفسير، لأنّها تهتمّ بخاصية من خصائص كتاب الله العزيز استأثر الله بها نفسه دون خلقه، وهي تخصّ الحروف المقطّعة في أوّائل السّور، والغيبيات، والآيات المتشابهة لفظا أو معنى، لذلك فإن مؤلف كتاب(**مِلاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه من اللفظ في آي التّنزيل**" ابن الزّبير الثّقفي الغرناطي" (ت:708)"[1]

قد خاض بحرا ندُر واردوه لصعوبة المهمة المترتبة عن هذا العمل، واتّبع منهجا يرشده إلى التأويل عدّ فيه المتشابه اللّفظي أحد آلياته، وتروم هذه المداخلة البحث في تطبيقاته.

**أوّلا: مفاهيم نظرية:**

**1- تعريف المتشابه لغة:**

حدّدت معظم المعاجم **الأصل اللغوي** للآيات المتشابهات انطلاقا من الفعل (شَبَهَ)، فقد ورد في لسان العرب: "الشّبَهُ والشَّبَهُ والشَّبيهُ: المِثْلُ، والجَمْعُ أَشْبَاه، وأَشْبَهَ الشَّيْءَ بالشَّيْءِ: ماثَلَهُ، وفي المَثَلِ: من شَابَهَ أَباهُ فَما ظلم.. وفي التنزيل: مُشْتَبِها وغير مُتَشَابِه، وشَبَّهَهُ به مثله، والمشتبِهَات من الأمور: المشْكَلات، والمتشابهات: المتماثلات.. والشُّبهة الالتباس، وأمور مُشْتَبِهَة ومُشَبّهة: مُشْكَلة يشبه بعضها بعضا"[2] وفي حالة الالتباس يتعذّر تحديد المعنى بدقة "والمتشابه: مالم يُتلقّ معناه من لفظه وهو على ضربين: أحدهما إذا ردّ إلى المحكم عرف معناه، والآخر ما لا سبيل إلى معرفة حقيقته، فالمتّبع له مبتدع ومتّبع للفتنة، لأنّه لا يكاد ينتهي إلى شيء تسكن نفسه إليه"[3] وأمام صعوبة تحديد المعنى الدّقيق، يقف المؤوّل حذرا جامعا شتّى السّبل اللّغوية، والبلاغية، والمقاصدية لتحديد التّداخل الحاصل بين الألفاظ.

**2- اصطلاحا:**

وقف معظم علماء التّفسير على معنى الآيات المتشابهات اصطلاحا وبيّنوا آلياتها وأنواعها عادّين إياها من الأبواب الصّعبة، وفي تعريفها ربطها "**جلال الدّين السيوطي**"(ت:849) بالجانب المحكم من القرآن كونها لا تنفصل عنه، بل هما متلازمان وفي تلازمها اختلافهما وفي هذا قال:" والمتشابه ما استأثر الله بعلمه كقيام السّاعة وخروج الدّجال والحروف المقطّعة من السّور، وقيل: المحكم ما وضُح معناه، والمتشابه نقيضه، وقيل: المحكم ما وضح معناه والمتشابه نقيضه، وقيل المحكم ما لا يحتمل من التأويل إلّا وجها واحدا، والمتشابه ما احتمل أوجها، وهو ما يستقلّ معناه بردّه إلى غيره، وهو ما لا يُدرك إلّا بالتّأويل"[4] وأورد صنف من المؤلّفين مواضع أخرى للمتشابه لا تقلّ وعورة عمّا سبق مثل: "إبراز القصّة الواحدة في صور شتّى وفواصل مختلفة، بأن يأتي في موضع مقدّما وفي آخر مؤخّرا، أو في موضع بزيادة وفي موضع بدونها أو مفردا ومنكرا وجمعا أو مدغما أو منوّنا إلى غير ذلك من الاختلافات وهو من فروع علم التّفسير"[5] ولأجل هذه الخاصية فإنّ قلّة من علماء التّفسير من اهتمّوا به وبهذا فهو يختلف مواضيع التفسير الأخرى من حيث الطبيعة والمنهج، والمفسّر له يحتاج إلى جملة علوم لغوية وعقلية تفسّر التّشابه الذي ينفي التّكرار المناقض لإعجاز القرآن الكريم.

يضاف إلى الأمثلة المتقدّمة اجتهاد "**بدر الدين الزركشي**"(ت: 794 ه) في إجمال أنواع المتشابه في كتابه(البرهان في علوم القرآن)، فقد عدّه بابا من أبواب الإعجاز، وهذه هي حكمة وجوده في القرآن الكريم، ويتجلّى في الأنواع التالية: منه ما وقع بالإفراد كأن يكون في موضع على نظم وفي آخر على عكسه، وهو يشبه ردّ العجز على الصّدر، ووقع في القرآن منه كثير، ومنه ما يشتبه بالزيادة والنقصان والتقديم والتّأخير، وإبدال حرف بحرف غيره، أو إبدال كلمة بأخرى..[6] وهذه أضرب نجد لها توظيفا في كتاب (مِلاك التأويل)، فالمتشابه يحتّم إيجاد قرائن ترجّح الاحتمالات الواردة من ثمّة تأويلها على حدّ قول "**فخر الدّين الرّازي**"(ت:604): "اللّفظ إذا كان محتملا لمعنيين وكان بالنسبة لأحدهما مرجوحا، فإن حملناه على الراجح

ولم نحمله على المرجوح، فهذا هو المحكم، وأمّا إن حملناه على المرجوح ولم نحمله على الراجح فهذا هو المتشابه فنقول صرف اللفظ عن الراجح إلى المرجوح لابدّ فيه من دليل مفصّل، وذلك الدّليل المفصّل إمّا أن يكون لفظيا وإمّا أن يكون عقليّا"[7] فثراء موضوع الآيات المتشابهات ترتّب عنه ثراء الأدلّة التي إن لم تكن جلية، يسعى المؤوّل من باب الضّرورة إلى استحداثها ومقاربة بعضها إلى بعض.

### 3- معنى المتشابه اللّفظي:

إذا تقرّر وجود المحكم والمتشابه في القرآن الكريم، فإنّ المتاشبه بدوره ينقسم إلى: "التّشابه من جهة اللفظ، التشابه من جهة المعنى، التّشابه من جهة اللّفظ والمعنى"[8] والمتشابه اللفظي-موضوع الدّراسة- محور يستمدّ مادّته من اللغة التي توجّه ظواهره، وهو بدوره ينقسم إلى أنواع منها: "الآيات المكرَّرات بنفس ترتيب حروفها وألفاظها، وهي على نوعين : الأول : مثاني الآيات ؛ وهي الآيات التامة التي تكرّرت في أكثر من موضع .

الثاني : مثاني الجُمَل ؛ وهي ما دون الآية التامة ؛ مما تكرر في أكثر من موضع .( أو مع إبدال ) أي : بتغيير اللفظ أو السياق، وصور تغيير اللفظ سبعة :إبدال حرف بآخر – إبدال كلمة بأخرى – تعريف المنكّر أو تنكير المعرّف – الإدغام أو الإظهار – جمع المفرد أو إفراد المجموع – تخفيف المشدّد أو تشديد المخفّف – التأنيث والتذكير . وتغيير السياق له صورتان : التقديم والتأخير – الزيادة والنقصان"[9] وهذا يختلف عن المتشابه المعنوي المتعلّق بمعنى الآيات، ومثل المتشابه اللفظي قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿**إِنَّ ٱلذِينَ ءَامَنُواْ وَالذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَٰرِيٰ وَالصَّٰبِينَ**﴾ [الآية 62] الذي ورد له متشابه في سور أخرى" وقال في الحج ﴿**وَالصَّبِينَ وَالنّصَارى**﴾ وقال في المائدة ﴿**والصّبِئُونَ وَالنَّصَارَى**﴾ لأنّ النّصارى مقدّمون على الصّائبين في الرتبة لأنّهم أهل الكتاب فقدّمهم في البقرة، والصّابئون مُقدّمون على النّصارى في الزمان لأنّهم كانوا قبلهم فقدّمهم في الحجّ، وراعى في المائدة بين المعنيين، وقدّمهم في اللّفظ وأخرّهم في التقدير، لأنّ تقديره والصّائبون كذلك"[10]، إنّ مثل هذا الإجراء يوجه المؤوّل إلى ضرورة فهم نسق القرآن الكريم وأسباب النّزول التي توجّه المعنى مهما تشابهت آياته.

### 4- ضرورة تأويل المتشابه:

أثار متشابه القرآن قضايا وإشكالات لدى المفسّرين فكانت جهودهم مجتمعة لردّ أباطيل الطّاعنين في القرآن الكريم، لذلك وضع كثير من العلماء شروطا في تأويل الآيات المتشابهات منها: ألاّ " يصحّ أن يقتصر التّأويل والتّفسير على مجرّد التّحليل اللّغوي للنّص لتفسيره لما يؤيّد للعقل حين ظَاهره النص...وإنّما يجب الاعتماد على قرائن عقليّة وسمعيّة تكون في الآية نفسها أو في آية أخرى أو في السّنّة أو في إجماع الصّحابة" [11] وهي مهمة ليست بالهينة لأنّ المفسّر فيها سيبني أحكاما فقهية ولغويّة يتم فيها الفصل في مسائل عدة، فرأي **القاضي عبد الجبار المعتزلي**(ت415هـ) مثلا "أنّ المتشابه موجود في القرآن ليس من قبيل النعمة والتلبيس وإنّما كان بعثا على عمل الفكر الذي يشحذ الطبع ويتيح الذكاء والفهم ليفكر العبد في المعاني ويكثر التأمّل والاستنباط وإخراج الصحيح منه بمساعدة القرائن والآيات المحكمة"[12] ولوجود المحكم والمتشابه حكمة من الله لتمييز صدق إيمان الناس ومدى اجتهادهم في فهم معاني القرآن.

يُعدّ "**ابن قتيبة**" (ت 270 ه) من الّذين تعرّضوا للدّفاع عن القرآن الكريم على الرغم من أنّه لم يثبت له تفسير للقرآن الكريم، إلاّ أنّ ما تقدّم به كان بداية لضبط قواعد التعامل مع كتاب الله خاصّة وأنّ عصره كان يموج بمختلف الاتّجاهات الفكريّة المختلفة التي حاولت المساس بقداسة القرآن الكريم والطّعن فيه، وفي تصدّيه للردّ على هذا الصّراع قال: "وقد اعترض كتاب اللّه بالطّعن ملحدون ولغوا فيه وهجروا واتّبعوا ﴿**ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ**﴾ [سورة ءال عمران، الآية7] بأفهام كليلة وأبصار عليلة ونظر مدخول فحرّفوا الكلام عن مواضعه وعدلوه عن سبله ثمّ قضوا عليه بالتّناقض والاستحالة واللّحن وفساد النّظم والاختلاف وأدلوا في ذلك بعلل ربّما أمالت الضّعيف الغُمْر والحدث الغِرّ واعترضَت بالشبّه في القلوب وقَدَحَت بالشّكوك في الصّدور .. فأحببت أن أنضَحَ عن كتاب اللّه وأرمي من ورائه بالحجج النّيّرة وأكشف للنّاس ما يلبسون "[13] ومن أمثلة الآيات المتشابهات التي استدلّ بها "ابن قتيبة" قوله تعالى ﴿ **فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ** ﴾ [سورة الرحمن: الآية 39] وقوله تعالى في موضع آخر ﴿ **فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝عَمَّا كَانُوا يَفْعَلُونَ۝**﴾ [سورة الحجر: الآية 92، 93] وكذلك تشابه بين آيتين في قوله تعالى﴿ **هَذَا يَوْمٌ لاَ يَنْطِقُونَ۝ ولاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ۝**﴾ [سورة المرسلات:الآية35، 36] ويقول في موضع آخر﴿ **ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ** ﴾ [ سورة الزمر:الآية31 ] والحقّ أنّ النّاظر لهذه الآيات بنظرة ظّاهريّة يرى فيها تشابها يحيد به عن جادّة الصّواب ويستدرجه إلى مهاوي الزّلل، لذا أصبح المنفذ لفهم المتشابه في هذه الحال هو التّعرّف على ارتباط الآيات ببعضها وعدم الاكتفاء بالجزئيّات، لأنّ القرآن كلّ متكامل وبنية واحدة يشرح بعضها بعضا.

إنّ الضّرورة الأخرى التي تستدعي تأويل الآيات المتشابهات مردّها إلى أن بعض الفرق الكلامية اتّخذت منها أداة لخدمة توجّهاتها المذهبية "فالمعتزلة تقول في قول اللّه تعالى ﴿**فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ**﴾ [سورة الكهف: الآية 29]محكما وإن كان الإحكام قائما من النّاحية اللّغويّة لوضوح الألفاظ، لكنّهم لا ينظرون إلى هذا الإحكام بقدر ما ينظرون إلى أنّ الآية ترسي أصلا من أصول مذهب الاعتزال وهو حريّة الإرادة"[14] فالنّزعة العقلية للمعتزلة فرضت طريقة خاصة تحدد المقاصد من التفسير، وعلى النسق نفسه حاولت الفرق الأخرى أن تفهم القرآن فكان سعيها أخطر، إذ هدّمت أكثر ممّا بنت وطوّعت المعنى لصالح المرجع العقدي لتزيد المسافة بين النص والمعنى .

اجتهد "**القاضي عبد الجبّار المعتزلي**"(ت415ه) في الرّدّ على الخصوم الأشاعرة في قضية قدم القرآن وحدوثه من منطلق الآيات المتشابهات، فيقول في إحدى المسائل الّتي اجتمع فيها المجاز مع الآيات المتشابهات والتّأويل: " وربّما قيل في قوله تعالى ﴿**سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا**﴾ كيف يصحّ إنزال السّورة وذلك يستحيل فيها؟ وجوابنا عن ذلك وعن سائر مافي القرآن نحول قوله ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ** ﴾ **وقوله** ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ**﴾ إلى غير ذلك، هو أنّ المراد به إنزال السّورة بإنزال من يحملها، وعلى هذا الوجه نصف القرآن بأنّ الله أنزله، وهكذا كما يقال أنزلنا الماء ويراد به الظّرف.. وكما يقال فلان أظهر علمه والمراد أودعه الكتب، فمن هذا الوجه يستدلّ بالآيات على حدوث القرآن، لأنّ ما هو قديم لا يجوز فيه إنزاله بنفسه ولا بغيره"[15] فالآيات المتشابهات لم ترد بصيغة مباشرة دائما في القرآن الكريم، بل أحيانا حُملت على المجاز الذي عُدّ هو

الآخر مبحثا بلاغيا وعقديا عند المتكلّمين يحمّلونه معظم قناعاتهم الفكرية فتحوّل من موقع البلاغة إلى موقع درء الخلاف.

**5- قيمة كتاب (مِلاك التأويل) العلمية ومنهج مؤلّفه:**

لقد كان سبب التفات **"ابن الزبير الغرناطي"** لتأويل هذا الجانب في القرآن الكريم قلّة وارديه وصعوبة سالكيه "الغرض الأساس من تأليف ابن الزبير لِملاك التّأويل ظاهر في عنوان الكتاب وهو قوله(**مِلاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتّعطيل**)، أي أنّ هذا الكتاب يقطع على ذوي الإلحاد والتّعطيل تعلّقهم بالآيات المتشابهة للطّعن في كتاب الله والنّيل منه"[16] مستكملا بذلك خطى سابقيه ومضيفا إلى جهودهم ما نجح في تحصيله، ومثل ما ألّف في هذا الموضوع نجد كتاب ( درّة التّنزيل وغرّة التّأويل) لـ"الخطيب الإسكافي"(ت 420 هـ ) الذي استدرك عليه "ابن الزبير" في بعض المسائل التي فاتته في كتابه، مثل ما فاته من متشابه سورة الفاتحة، أمّ القرآن، ودعّم "ابن الزبير" أراءه في كتابه بآراء المفسّرين والاستشهاد بالشّعر العربي والاحتجاج بكلام العرب وفنونهم في القول، إضافة إلى أنّه " تتبع كلّ الآيات الّتي تدخل في التّشابه اللفظي مراعيا ترتيب التّلاوة سورة سورة وآية آية، فيبدأ بالنّساء مثلا قبل المائدة، ويبدأ في النّساء بالآيات حسب أرقامها، بذكر الآية الأم التي تكون البداية للمتشابهات، ثمّ يُلحِق بها ما يشابهها من الآيات من السّورة نفسها ثمّ باقي سور القرآن بشكل مرتّب وبطريقة استقرائية دقيقة" [17] فالموجّه اللغوي كان واضحا في هذا العمل الّذي كان يتحرّى الدقّة رغم اقتران معظم التعليلات التي كان يقدّمها بقوله( الله أعلم) إقرار منه بأنّ معنى المتشابه يبقى علمه عند الله عزّوجلّ.

**ثانيا: الإجراء التّطبيقي، تأويل المتشابه اللّفظي:**

**1- مثاني الآيات:**

هي الآيات التي تكرّرت في القرآن الكريم تكرارا تامّا وأحسن مثال هو تكرار آية﴿ **فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِّ**﴾ إحدى وثلاثين مرّة في سورة الرحمن، وفيها رجح المؤلّف علّة تكرارها بعدد مخصوص في قوله: " والجواب عن ذلك والله أعلم أنّه افتتح سبحانه السّور بذكر ضروب من النّعم تجِلُّ عن الإحاطة بوصفها، ويعجز العارفون عن شكرها، وكلّها دلائل للمعتبِر واضحة، وشواهد قاطعة بانفراده سبحانه بالخلق والاقتراع والإنشاء والإبداع، فقال تعالى ﴿**اَلرَّحْمَٰنُ عَلَّمَ اَلْقُرْءَانَّ**﴾ وخصّ سبحانه من أسمائه ﴿**اَلرَّحْمَٰنُ**﴾ لما رحم به عباده، فبدأ سبحانه بتعليمه القرآن، ولا نعمة أفضل من ذلك إذ بتعليمه الحصول على الإيمان والفوز بالدّارين، ثمّ أردف بنعمة خلقه الإنسان، ثمّ بتعليمه البيان المتوصّل به إلى الإبانة عمّا في نفسه واستيضاح ما أنبهم عليه وإيضاح ذلك لغيره، وبه يعرف قدر النّعمة بالقرآن"[18] وبهذه الاستدلالات يقدّم "ابن الزبير" إضاءة لسبب التّكرار الذي يضيف بلاغة إلى القرآن الكريم ويفتح مجالا للتّأمل في بيانه، وإذا كان اللّفظ واحد فإنّ معناه تابع لما خُصّ لذكره.

لم يقتصر التّكرار في القرآن على الآيات فقط، بل من الجمل ما أنزلت بهذا الأسلوب مثل التّشابه الحاصل بين جملتين في سورتين مختلفتين، الأولى في سورة إبراهيم عليه السّلام ﴿**وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُّ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآّ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌّ**﴾[الآية:34]، والثّانية في سورة النّحل

﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[الآية:18] فالجملتان رغم تشابههما في تذكّر النّعم وعدم القدرة على إحصائها إلّا أنّ ما أعقبهما رفع التطابق بينهما، فما ورد قبل الآية في سورة إبراهيم كان موجّها للذين استكبروا عن نعم الله وجحدوها لذلك أُعقبت الآية بإقرار الظّلم والكفر للإنسان، بينما الآية الثّانية من سورة النّحل سُبِقت بالتّذكير بأنعم الله مثل الخلق، وتسخير المنافع للإنسان التي استلزمت ذكر المغفرة والرّحمة بعد العجز على إحصاء النّعم، وبالتالي فإنّ فهم الآيات المتشابهات منوط بفهم ما قبلها وما بعدها، وهذا إقرار بنظم القرآن وتناسبه، ولولا هذا لاحتملت الآيات تأويلات لامحدودة تحيد بالقرآن عن مقصده، ولاحتملت أيضا التّحريف من طرف البشر.

تشابهت استهلالات بعض السّور أيضا مثل قوله تعالى:﴿**الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ**﴾[سورة الفاتحة، الآية:2] الّتي نسب الحمد فيها لربّ العالمين، الدّال على الشّمولية للعباد جميعهم، وقد ورد هذا الحمد في سور أخرى، مثل سورة الأنعام في قوله تعالى:﴿**الحَمْدُ للهِ الّذِي خَلَقَ السَّمواتِ وَالارْضَ وَجَعَلَ الظّلُمَاتِ والنُّور ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ**﴾ [ الأنعام، الآية:1] وفي سورة الكهف ﴿**الحَمْدُ للهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا**﴾[ سورة الكهف، الآية1] وفي سورة سبأ ﴿ **الحَمْدُ للهِ الَّذِي لَهُ مَافِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الارْضِ**﴾[سورة سبأ، الآية:1] وفي سورة فاطر ﴿**الحَمْدُ للهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ والارضَ**﴾ [ سورة فاطر، الآية:1] فوجه المتشابه لفظا هنا هو تخصيص هذه السور بحمد الله في بدايتها، لكن المعنى يبقى متغيرا حسب المقام الّذي أنزلت فيه السورة، فالحمد الوارد في بداية كلّ سورة له ما يبرره من معاني واردة في ثناياها، فسورة الفاتحة هي أمّ القرآن الكريم والجامعة لأوصاف الله تعالى من ملك، ورحمة، وأحقيته بالعبادة لذلك فهي جامعة لمعاني الألوهية، أمّا في سورة الأنعام فوجه ذكر الحمد المقترن بخلق السموات والأرض هو ما علّله المصنّف بالتباين الحاصل بين المعاني في قوله:" أمّا مناسبة الوصف الوارد في سورة الأنعام فمن حيث ما وقع فيها من الإشارة إلى من عبد الأنوار وجعل الخير من النور والشرّ من الظّلمة، فافتتحها الله بوصفه بأنّه خالق الأنوار.. وأمّا سورة الكهف فإنّها لمّا انطوت على التعريف بقضية أصحاب الكهف ولقاء موسى عليه السّلام الخضر وما كان من أمرهما، وذكر الرّجل الطوّاف وبلوغه مطلع الشّمس ومغربها، وبنائه سدّ يأجوج ومأجوج وكلّ هذا إخبار لما لامجال للعقل في إدراكه، ولا تعرف حقيقته إلّا بالوحي.. وأمّا سورة سبأ فلمّا تضمّنت ما منح سبحانه داوود وسليمان من تسخير الجبال والطير والريح وإلانة الحديد، ناسب ذلك ما افتتحت به السورة من أنّ الكلّ ملكه وخلقه"[19] فتحديد السّياق يحدّد للآية سياقها وحالة سابقة عن المعنى تساعد على إدراكه "إنّ الرّجوع في النّصّ على المناسبة وسبب نزوله بمثابة إحياء المقام الذي يعتبر عنصرا هامّا من عناصر السياق الذي يساعد بدوره على فهم الخطاب أو هو بعث للمسرح اللّغوي من جديد بغرض ضبط المعاني"[20].

**2- الإبدال:**

**1.2- إبدال الأفعال:**

وردت في القرآن الكريم آيات تشابهت أفعالها مثل التّشابه بين الفعلين : تَبِعَ، واتَّبَعَ إذ يرجعان إلى مصدر واحد وهو الاتّباع فضلا على أنّهما وردا في موضوع واحد وهو مخاطبة آدم وحواء، احدهما في سورة البقرة في قول الله تعالى:﴿ **فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾

(الآية38 )والآخر في سورة طه في قوله تعالى: ﴿ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى (123) وفي هذه الزيادة يتجلّى الاختلاف في المعنى رغم تشابه موضوع الآيتين، هو كما قال "ابن الزبير" في باب التّفرقة بينهما: "تَبِعَ واتَّبَعَ محصّلان للمعنى على الوفاء، وتَبِعَ فعل وهو الأصل، واتَّبَعَ فرع عنه لأنّه يزيد عليه وهو منبئ عن زيادة في معنى فعل بمقتضى التّضعيف فعلى هذا وبحسب لحظه ورعيه ورد فمن تَبِعَ ومن اتَّبَعَ، وتقدّم في التّرتيب المتقرّر، فمن تَبِعَ لإنبائه عن الاتباع من غير تكلّف ولا مشقّة، وأمّا اتّبع فإنّ هذه البنية أعني بنية افتعل تنبئ عن تعمّل وتحميل للنّفس، فقدّم مالا تعمل فيه وأخّر اتّبع لما يقتضيه من الزيادة، ولم تكن إحدى العبارتين لتعطي المجموع، فقدّم ما هو أصل وأخّر ما هو فرع عن الأوّل، وكلاهما هدى ورحمة، وورد كلّ على ما يناسب ويلائم"[21]، فالمؤوّل ما يلبث يرد أحكاما يفسّر بها المتشابه يستنبطها مواضيع الآيات، وتكون العبرة في هذه الحال بالمعنى لا باللفظ.

يندرج ضمن المثال المتقدّم ورود أفعال متقاربة في المعنى ومختلفة في اللفظ مثل إدراج الفرق بين **الخلق والجعل**، إذ ورد الفعل الأوّل في قوله تعالى في سورة النساء:﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وخلقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاء﴾[ النساء، الآية: 1] وورد الثاني في سورة الأعراف في قوله تعالى:﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾[الأعراف، الآية:189] فما وجه تخصيص الآية الأولى بالخلق، والثانية بالجعل؟ يعلل المؤلّف هذا الاختلاف الدّلالي الذي يرجعه إلى مناسبة كل فعل إلى موضوع الآية "إنّ العبارة بخلق (تكون) عند المتسرّعين عن عدم سابق، حيث لا تتقدّم مادّة ولا سبب محسوس.. أمّا الجعل فيتوقّف على موجود مغاير للمجعول يكون منه المجعول أو عنه كالمادّة والسّبب.. وأمّا ورود جعل في آية الأعراف في قوله تعالى﴿ وَجعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ فلمّا قصد هنا معنى السّكن (وكأنّه أريد نفي المغايرة تقريبا وتأنيسا لحصول الرّكون والسّكن) الذي جعله الله من آياته ونعمه لتستحكم سببيّة التّناسل والتّكثير، فكانت جعل أوقع في هذا الغرض، ثمّ إنّ الخبر وارد بخلق حوّاء من ضلع آدم، فهذا نحو من المتقدّم في سورة الأنعام، وعبّر في سورة النّساء بخلق لمقصود الآية من التّعريف بالأوليّة والابتداء ولمناسبة ما اتّصل بها من قوله "خلقكم" حتّى يوافقه في اللفظ المقصود من المعنى"[22] فاختيار التّعبير القرآني للّفظ المناسب للمعنى المناسب أمر تراهن عليه جميع فنون القول، وفي هذا الصّدد قال "فخر الدين الرازي": " من أتاه الله قريحة قويّة ونصابا وافيا من العلوم الإلهية الكشفية عرف أنّه لا ترتيب أحسن ولا أكمل من ترتيب آيات القرآن"[23] فالمعنى إن لم يحدد له لفظ دقيق ، سيستحيل إلى اللاتعيّن، وللمفردة معنى داخل الآية لا تصلح له في ما سواها، وهذا السّر اللّغوي هو ما حتّم على علوم التفسير أن تحيي المعنى بتتبّع خطى الدلالة المتغيرة.

وردت أفعال ذات أصل واحد مع اختلاف زمنها كثيرا في القرآن الكريم، والاختلاف متمثّل بين الحاضر والمضارع مثل الفعل أرسل الذي ورد بصيغة الماضي والمضارع في آيات لها الموضوع نفسه، فقد ورد بصيغة المضارع في كلّ من الآيتين: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِے يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ نُشْراَۢ بَيْنَ يَدَےْ رَحْمَتِهِۦ حَتَّيٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَاباً ثِقَالاٗ سُقْنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۖ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَيٰ لَعَلَّكُمْ تَذَّكَّرُونَۖ﴾[الأعراف، 57] وفي سورة الرّوم قوله تعالى:﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِے يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَاباٗ فَيَبْسُطُهُۥ فِے ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفاٗ فَتَرَي ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦۖ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَّشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا

هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[الروم، 48] وورد بصيغة الماضي في قوله تعالى من سورة الفرقان ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ نُشُراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً﴾[الفرقان، 48] وفي سورة فاطر قوله:﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَٰلِكَ النُّشُورُ﴾[فاطر،9] فما علّة هذا الاستعمال مثنى مثنى للفعلين بزمنين مختلفين؟ يعلّل "ابن الزبير" ذلك بما تقدّم هذه الآيات التي ترتّب عليها ورود هذه الأفعال بزمن ماض أو مضارع "فانتظم آخر الكلام بأوّله، وارتبط عوده ببدئه وتناسب أوضح تناسب بما يفهمه الفعل المضارع من التكرّر من حيث لا يمنع ذلك"[24]، إنّ هذا الارتباط لهو متعلّق بانتظام المعاني في الذهن قبل صوغها في المفردات، لذلك كان القرآن ولا يزال خطابا للعقول والمفردات تجري مجرى الانتظام لتلك المعاني.

### 2.2- إبدال المُخاطب:

يخصّ هذا التّبديل آيتين من قوله تعالى على سبيل المثال لا الحصر وردتا في سورة البقرة، الأولى قوله تعالى:﴿ اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ الّا على الخَاشِعِينَ﴾[سورة البقرة، الآية:45] والثّانية قوله تعالى:﴿ اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾[سورة البقرة، الآية: 153] فأمر إقامة الصّلاة، والصّبر وارد في الآيتين لكن المخصّص له مختلف، والسّبب راجع إلى مناسبة المخاطب الذي خصّصت له الآية، فالمخاطب الأوّل هو بنو إسرائيل، بينما الثّاني فهم المؤمنون، لذلك تشابه الأمر واختلف نوع المخاطبين الممتثلين له.

### 3.2- إبدال الصّفات:

تشابهت بعض الآيات في القرآن الكريم خاصّة المتعلّقة بقصص الأنبياء، لكنّ مراعاة الصّفات التي ألحقت ببعض الموصوفات أظهر جانب الاختلاف بينها وعلاقته بالثّراء اللغوي والتّقارب الدّلالي بينها، فهي تتشابه رغم اختلاف تركيبتها الصّوتية، ويتعلّق هذا الأمر بقصّة ناقة النبي صالح التي ذكرت في أكثر من موضع، إذ قال عزوجلّ في سورة الأعراف:﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[الآية 72] وفي سورة هود:﴿وَيَا قَوْمِ هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ﴾[الآية:63] وفي سورة الشّعراء: ﴿قَالَ هَٰذِهِ نَاقَةٌ لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ (155) وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ فالعذاب مُلحَق بتعذيب النّاقة لكنّه ذُكر بثلاث صفات مغايرة وهي: أليم، قريب، عظيم، فما سبب اختلاف صفات العذاب رغم وحدة الموضوع الذي هو النّاقة والفاعل الذي هم قوم صالح؟ يعلل المفسّر هذا الاختلاف في قوله:" مثل هذا ليس بخلاف ولا مشكل لأنّ وصف العذاب بالإيلام لاينافي وصفه بالقرب ليجري مع قوله بعد:﴿تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾[هود،65] فجرى في الوصف رعي هذا، ولا ينفي (ذلك) الإيلام، وأمّا الوصف في سورة الشّعراء **بعظيم** فمن صفة اليوم لما فيه من الأهوال لا من صفة العذاب، فلا إشكال في شيئ من هذا"[25] فاختلاف الوصف إنّما ورد مجزأ في كل مرّة يلحق به وصف مخصوص له ليكتمل بذلك صفة يوم العذاب، فقصّة النبي صالح كانت تكتمل مع كلّ إضافة تلحقها.

### 4.2- إبدال الحروف:

كثير من الآيات المتشابهة وردت في أكثر من موضع لكن بحذف حرف مرّة وإيراده مرّة أخرى، فهل يكون لهذا التباين إلغاء اللّبس عن هذه الآيات نفي التّكرار عنها؟ لقد أدرج "الغرناطي" مثالا على هذا في سورة الأعراف في جواب قوم لوط مقترنا بالواو في قوله: ﴿**وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ**﴾**[الآية 81]** وورد في آيتين وردتا بحرف الفاء في كلّ من سورة النّمل ﴿**فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ**﴾[الآية:58] الثانية في سورة العنكبوت ﴿**فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ**﴾[الآية 23]، فهذا نوع متشابه لفظا إلا من حرف العطف الذي ذكره تعالى موافقا لنظام الآيتين مع سابقتها ولاحقتها أيضا "أنّه حيث يراد(مع ما) السببية أو ما يشبه معنى المجازاة، وكان الكلام المجاوب لمعنى الفعل إذ هو إحراز لهذا المعنى فحيث يجيء هذا فالوجه والأولى أن يترتّب الجواب بالفاء سواء تسبب عن الأوّل مثل الجاري على الطريقة السببية قوله تعالى:﴿**سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ**﴾[الأعلى، الآية:6] وقوله: ﴿**فَـَٔامَنُواْ فَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ**﴾ [الصّافات،الآية 148]...ولمّا تقدّم في سورة النّمل قوله تعالى﴿ **أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ**﴾[النمل، الآية56] أي وقد مُنحتم بصائر للفهم والاعتبار أو الإبصار لإدراك الأشياء وإحراز الحياء المانع من مواقعة العار، فالجملة الفعلية في خبر المبتدأ في الأوّل وفي الصّفة المواطئة للخبر في الثانية مسوّغ لتقدير معنى السببية وأنسب لذلك من الواو في سورة الأعراف"[26] فقضية تعلّق الآيات بعضها ببعض إنّما هي إقرار بنظرية النّظم التي هي إحدى خصائص القرآن الكريم الموحية بدورها إلى الإعجاز البنائي للقرآن الكريم.

يشمل الإبدال بحروف العطف مواضع كثيرة في القرآن الكريم، ومن هذه الأمثلة قوله تعالى في سورة الأعراف بذكر حرف العطف (الواو) ﴿**هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا**﴾[الأعراف، الآية:189] بينما وردت الأية نفسها بحرف العطف (ثمّ) في سورة الزمر ﴿ **وَخَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا**﴾[الزمر، الآية:6] إنّ عرض هذه الاختلافات في مسألة الحرف الذي يمثل أصغر جزء في الكلمة أي المورفيم، لهو دلالة واضحة على أهميته في تعيين المعنى من خلال سياقات مختلفة، والمؤلّف يبرّر هذا التّوظيف للحروف بقوله:" فلمّا قصد من الامتنان والإنعام على هذا الجنس الآدمي ولتفاوت ما بين الآيتين العجيبتين من خلق الصّنف الإنساني من شخص واحد وخلق زوجه منه، فجيئ بثمّ المنبّهة على معنى الاعتناء بذكر ما عطف بها، والتّأكيد لشأنه للمزيد من المزيّة على المعطوف عليه القائمة مقام التّراخي في الزّمان.. فلمّا قصد في آية الزمر الإنعام والامتنان وتعداد ذلك تعظيما وتفخيما ورد بثمّ"[27] فأحيانا يكون تأويل معنى الحرف، أو الاسم، أو الفعل مرتبط بتقدّم سورة على أخرى، فما فُصّل فيما تقدّم، وعليه يحصل الدّلالة.

### 5.2- التّذكير والتّأنيث:

نزل القرآن الكريم بلغة العرب التي عُرفت بأسراراها وكثرة انزياحاتها التي تخرق الترتيب المألوف للكلام أو لطبيعته، مثل تذكير المؤنث وتأنيث المذكّر الذي تجلّى في القرآن منه كثير، ويعتبر هذا بابا من أبواب المتشابه اللفظي الذي يتطلّب إمعان نظر في بنيته، ومثال هذا الإبدال الحاصل بين ذكرى وذكر في موضعين: وفي سورة التّكوير﴿**إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ**﴾ [الآية 27] وقوله :﴿**قُلْ لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ**﴾ [ الأنعام،90] وتأويل هذا الاختلاف راجع إلى ما تقدّم هذه الآيات "والله لا أعلم: أنّ آية

التّكوير لمّا تقدّمها القسم على القرآن بقوله تعالى ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ﴾[الآية15] إلى ما وقع القسم به ثمّ وقع ضمير المقسم عليه في قوله: ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾[الآية21] أي أنّ القرآن الكريم، والمراد به جبريل، عليه السلام، ثمّ اتبع بوصفه إلى قوله: ﴿ثَمَّ أَمِينٍ﴾[الآية21] ثمّ قيل:﴿وَمَا صَٰحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾[الآية22] والإشارة إلى محمّد ﷺ فنزّهه تعالى عن قول أعدائه ونسبتهم إياه إلى الجنون، ثمّ وصفه تعالى بأنّه على الغيب الموحى به إليه والمأمون على تبليغه غير متّهم ولا بليغ على القراءتين.. فجرت هذه الضّمائر على التّذكير على ما يجب.. والضّمير للقرآن، لايمكن وروده على خلاف هذا لمنافرة التّناسب ومباعدة التّلاؤم"[28] وفي سورة الأنعام ذُكر قبل الآية ما يناسب لفظ **ذكرى** وهو قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَۚ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾[الأنعام،90] **"فنوسِب بين قوله:**﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٰى﴾ وبين ما تقدّم فكأنّ التّقدير إن هو أي الأمر أو المراد المقصود أو ما ذكر من الكتاب والحكم والنبوة إلّا ذكرى هنا لما تقدّم بيانه، ولم يتقدّم هنا ما يستدعي لفظ التّذكير ويناسبه، فجاء على ما يجب"[29] إنّ علّة التّناسب والربط بين آيات القرآن الكريم ظلّت هي النّسق المهيمن على نمط التّأويل عند "ابن الزبير"، وهذه البراعة في الربط لا يمكن أن تنطلق من مجرّد نظر عارض، بل قد وقفت على ناصية نحوية وبلاغيّة وكذلك وصرفية صلبة اعتمدت في مرجعياتها على علوم اللغة جامعة.

### 3- تغيير السياق:

### 1.3- التّقديم والتّأخير:

يحمل التّقديم والتّأخير دلالات مختلفة لأنّه يتعلّق بمراتب الكلام وأهمية ما قدّم وما أخّر، وفي القرآن الكريم وردت كثير من الآيات التي تتشابه ألفاظها لكن مراتبها تختلف، والاختلاف راجع إلى المقام الّذي ذكرت فيه الآية، فمثلا قوله تعالى في سورة البقرة ﴿**وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي فِيهِ نَفْسٌ عَنْ نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَايُوخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ**﴾[ البقرة، الآية:48] وورد بعد ذلك قوله تعالى فيه تقديم وتأخير مع الإبدال في قوله: ﴿ **وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي فِيهِ نَفْسٌ عَنْ نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ**﴾[ سورة البقرة، الآية:123] وسبب التّقديم والتأخير أنّ الآية الأولى قد سبقت بالكلام عن البرّ وعن الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر الّذي اتّصفت به بنو إسرائيل، لذلك فقد كانوا أهلا للاقتداء والتّأسّي بهم " فهو مظنّة عندهم لرجائهم أن ينفعهم عند مشاهدة الجزاء الإحساني للمأمورين بالبرّ حين قبلوا وامتثلوا أخذا بظاهر الأمرين وإن كانوا يبطنون خلاف ما يظهرون، وهذا جار على مألوف طمع اليهود.. ولم يتقدّم في الآية الأخرى ما يستدعي هذا فقدّم فيها ذكر الفئة الّتي أولى وأحرى في كمال التّخلّص على ما عهد في الدّنيا لو أمكنت"[30] فالتّأويل جار هنا على اعتبار ما تقدّم من الآيات وكونها تشكل نسقا محكما مع ما توالى منها، لأنّ تحصيل المعنى في فصل الآيات عن بعضها هو إهدار لطبيعة النّصّ القرآني، ففي هذا التّرابط تأكيد على نظم القرآن وانسجامه الأمر الذي تشبّع به المفسّرون ذوي الميول المعتدلة واجتهدوا في البرهنة عليه.

### 2.3- الزّيادة والحذف:

يندرج ضمن هذا الإجراء عدّة آيات منها مثلا ما ثبت فيه الحرف (مِنْ) بينما حذف في أخرى وهذا لاعتبارات ترجع إلى طبيعة المعنى المتضمّن في الآية، فما ثبت فيها قوله تعالى ﴿**أَلَمْ يَرَوا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ**

قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَنَّهُمْ فِي الارْضِ مَالَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾[ الأنعام، الآية: 6]، وفي سورة أخرى قال:﴿أَوَلَمِ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ القُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾[السّجدة، الآية: 26]، وفي موضع آخر ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصْ﴾[ص، الآية:3] بينما حُذفت في خمس آيات أخرى في السياق نفسه، منها قوله تعالى:﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِءْيَا﴾[ مريم، الآية: 74] وأيضا قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ القُرُونِ يَمْشُونَ فِي مسَاكِنِهِمْ﴾[طه، الآية:128] و﴿أَلَمْ يَرَوا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ القرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[ يس، الآية:31] وقوله:﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشَا﴾ [ق، الآية:36] والسائل يسأل عن علّة زيادتها في مواضع، وحذفها في أخرى والمصنّف يعلّل ذلك في قوله:" والجواب والله أعلم: أنّ (مِنْ) تزاد في هذه الآي حيث يراد تأكيده ضمن الآي من معطيات والإشارة إلى الوعيد، وهي أبدا في مثل هذه المواضع محرزة معنى التّأكيد لا تنفكّ عن ذلك، ثمّ إنّ حذفها أوجَزُ من إثباتها، ولكلّ مقام مقال، فحيث ورد في هذه الآية استيفاء تفصيل وعيدين في أمّة بعينها، أو أكثر، أو تكرّر التّهديد وشدّة التّخويف من مقتضى السياق وفحوى الكلام، فذلك موضع زيادتها والتّأكيد بإثباتها، وحيث لا يتقدّم تفصيل على ما ذكرناه، أو تكون آي التّهديد لا تبلغ في اقتضاء مقتضاها نفوذ الوعيد، فهذا يناسبه الإيجاز بحذفها، إذ لا يراد من تأكيد الوعيد ما يراد في الآي الأخر"[31] وغير هذا مثال يوجد آيات أخر تحتكم إلى معاني الرّوابط التي تؤدّي الاتّساق وإلى المعنى الذي سبقها في السورة.

**خاتمة:**

لقد تمّ تحصيل نتائج مهمّة من خلال هذه الدّراسة منها: أنّ باب تأويل المتشابه اللّفظي فيه كثير من الخطر قد يحيد بالمؤوّل عن جادّة فهم المعاني الدّقيقة للقرآن الكريم، لذلك عمد "ابن زبير الغرناطي" في كتابه(مِلاك التأويل) إلى اعتماد المنهج اللغوي الذي مكّنه من استنباط خصوصيات أخرى للنّص القرآني من خلال المتشابه، فإذا كان المتشابه اللفظي بعناصره المختلفة من تشابه الآيات المثاني، وإبدال، وطبيعة السياق هو المنطلق، فإنّ الإعجاز والنّظم والتّناسب هي النتائج التي ترتبت عليه، لأنّه لم يؤوّل بعض الآيات بمعزل عمّا تقدّمها، بل إنّ السّياق المتقدّم كان متحكّما بقدر كبير في تحصيل المعاني من الآيات المتشابهة، لذلك رأى أنّ تفسير القرآن بالقرآن أمثل طريق للفهم، فبعض الآيات شارحة أو سبب لها، وهذا باب عزيز المأخذ اعتنى به المفسّرون قبله، هذا إضافة إلى اعتبار أهمية البنيات المتحكّمة في التّحصيل الدّلالي، فهو منهج اتّسم بالموضوعيّة والاحتكام إلى القوانين التي وضعها جلّ المفسرين اتّقاء للزّلل.

**هوامش الدراسة:**

[1]- ذكر ترجمته الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي في بغية الوعاة قائلا: " أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير الجيّاني المولد، الغرناطي المنشأ، الأستاذ أبو جعفر، قال تلميذه أبو الحيّان في النّضّار: كان محدّثا جليلا، ناقدا، نحويّا أصوليّا، أديبا، فصيحا، حسن الخطّ مقرئا، مفسّرا، أقرأ الحديث والنّحو والحديث بمالقة وغرناطة وغيرهما، وكان كثير الإنصاف، ناصحا في الإقراء، خرج من مالقة ومن طلبته أربعة يقرؤون كتاب سيبويه،،،وكان محدّث الأندلس بل المغرب في زمانه، خيّرا صالحا كثير الصّدقة، معظّما عند العامّة والخاصّة، متحريّا، أمارا بالمعروف، نهّاء عن المنكر"/ الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي: بغية الوعاة في أخبار اللغويين والنّحاة، تح: أبو الفضل إبراهيم، مطبعة: عيسى الحلبي وشركاه، مصر، ط1،(د.ت.ش)، ص: 291، 292.

وترجمته ذكرها أيضا محمد بن علي الشوكاني في: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج1، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ج1، ص: 33، 34.

[2] - أبو الفضل بن منظور الإفريقي: لسان العرب، دار صادر، بيروت(د.ط.ت.ش) ج13،[باب الهاء، فصل الشين].

[3] - محمد مرتضى الحسني الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد الكريم العزباوي، راجعه: ضاحي عبد الباقي وخالد عبد الكريم جمعة، ط1، الكويت، ج:36، [باب الهاء، فصل الشين].

[4] - جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، بيروت، لبنان، مطبعة مصطفى بابي الحلبي،دار المعرفة ط4، 1391 هـ- 1978 م، ج2، ص:3.

[5] - حاجي خليفة: كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان،ج1، ص:203، 204.

[6] -ينظر:بدر الدين الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة(د.ط.ت.ش)، ج1، ص:113، 133.

[7] - فخر الدين الرازي: تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتّفسير الكبير ومفاتيح الغيب، لبنان بيروت دار الفكر، ط1، 1401هـ-1981م، ج7 ،م 13،ص182.

[8] - فهد رومية: دراست في علوم القرآن، المملكة العربية السعودية، ط14، 2005، ص: 512.

[9] - محمد بن راشد البركة المتشابه اللفظي في القرآن وتوجيهه-دراسة موضوعية- رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القرآن وعلومه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين بالرياض، المملكة العربية السعودية،ص:41.

[10] - محمد بن حمزة الكرماني: أسرار التكرار في القرآن، المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، تح: عبد القادر عطا، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، (د.ط.ت.ش)، ص: 75.

[11] –عبد الفتاح لاشين: بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبّار وأثره في الدّراسات البلاغيّة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، (د. ط) 1973، ص: 82 .

[12] - المرجع نفسه، ص: 87.

[13] – ابن قتيبة الدينوري: تأويل مشكل القرآن، تح: أحمد صقر، الحلبي، القاهرة، (د.ط) ،1954، ص: 23، 22.

[14] – سيد أحمد عبد الغفار: ظاهرة التّأويل و صلتها باللّغة، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د. ط.ت.ش)، ص: 115.

[15] - القاضي عبد الجبار :تنزيه القرآن عن المطاعن، تحقيق وتقديم: أحمد عبد الرحيم السايح،وتوفيق علي وهبة، مكتبة النافذة، ط1، 2006، ص: 309.

[16] - إبراهيم بن عبد العزيز الرّيد: البلاغة القرآنية في الآيات المتشابهات خلال كتاب مِلاك التّأويل لـ(ابن الزبير الغرناطي)، دار كنوز المعرفة، إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، 1430هـ، ج1، ص:43.

[17] - المرجع نفسه، ص: 43.

[18] - ابن الزبير الغرناطي: مِلاك التّأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللّفظِ من آي التّنزيل، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط) 1971، ص: 463.

[19] - ابن الزبير الغرناطي: مِلاك التّأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللّفظِ من آي التّنزيل، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط) 1971، ج1، ص: 11.

[20] - عرابي أحمد: أثر التخريجات الدلالية في فقه الخطاب القرآني: الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية (ب.د.ع.ط)2010ص223.

[21] - ابن الزبير الغرناطي: مِلاك التّأويل، ص: 29، 30.

[22] - المصدر نفسه، ص: 97، 98.

[23] - فخر الدين الرازي: تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتّفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج27، ص:124.

[24] - ابن الزبير الغرناطي: مِلاك التّأويل، ص: 183.

[25] - المصدر نفسه، ص: 200.

[26] - المصدر نفسه، ص:210،211.

[27] - المصدر نفسه، ص:98، 99.

[28] - المصدر نفسه، ص: 162.

[29] - المصدر نفسه، ص: 163.

[30] - المصدر نفسه ، ص: 33.

[31] - المصدر نفسه، ص: 142.